أهمية المراعي ومساحتها في العالم و في الوطن العربي

تعتبر المراعي هي نمط الاستغلال الرئيسي للأراضي في العالم.

يختلف شكل المراعي والمساحة التي تغطيها من قارة لأخرى ومن منطقة لأخرى، حيث تغطي المراعي الطبيعية 81% من أراضي أستراليا، و85% من مساحة إفريقيا و33% من أميركا الجنوبية والتي تضم كل أشكال المراعي باستثناء الصحارى شديدة الجفاف. أما في الولايات المتحدة الأميركية فتحتل 36% من مساحتها وتتركز معظمها في الجزء الغربي. كذلك فإن 75% من أراضي آسيا الوسطى هي أراضي مراعي طبيعية.

وبحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 1995) فإن 11% من أراضي اليابسة تشغلها الزراعة، و 24% تعتبر مراعي مستديمة و 31% هي أراضي تشغلها الغابات، وتشكل الصحارى والمناطق المتجمدة وقمم الجبال العالية والمنشآت الصناعية والمدنية النسبة المتبقية 34%.

تعرف منظمة الأغذية والزراعة المراعي الدائمة بأنها تلك الأراضي المستغلة لمدة 5 سنوات أو أكثر لإنتاج النباتات العشبية المستأنسة منها والبرية، إلا أن هذه الأراضي لا تشمل أراض واسعة تصنف ضمن الغابات و الحراج ولكنها تستغل في الرعي، ولا تشمل أيضاً الصحارى والتندرا والمصنفة ضمن طرز الاستخدام الأخرى والتي يستغلها البدو الرحل في الرعي في كثير من الحالات.

عند الأخذ بعين الاعتبار جميع الأراضي التي تستغل حالياً في رعي الحيوانات المستأنسة نجد أنها تشكل 50% من مساحة العالم، وعند إضافة الأراضي غير المزروعة ذات القدرة الكافية للاستغلال في رعي الماشية فإن المراعي تشكل 70% من مساحة العالم. لذلك فإن المراعي تعتبر أكبر طرز استغلال الأراضي في جميع القارات.

بالنسبة **لمراعي الوطن العربي :**

بحسب التعريف السابق للمراعي فإن مساحة المراعي الطبيعية في الوطن العربي تقدر بحوالي 468–500 مليون هكتار أي بنسبة 33.3% وحتى 37% و يقدر مجموع إنتاجها العلفي السنوي 140 مليون طن مادة جافة/سنة. تقع معظم أراضي المراعي الطبيعية في الوطن العربي بين خطي أمطار 50–200ملم/سنة في البيئة المتوسطية وبين 50–400 ملم/سنة في البيئة المدارية.

معظم مراعيه هي صحارى وبوادٍ. تختلف الصحارى عن البوادي بأن تربتها مفككة نتيجة نسبة الرمل المرتفعة وقلة المادة العضوية فيها، وبأن نباتاتها معمرة متباعدة عن بعضها وجذورها كذلك مما يمنع انتشار النيران في حال حدوث الحرائق. أما تربة البوادي (السهوب) فهي متماسكة أكثر ونباتاتها المعمرة متقاربة فيمابينها وجذورها متلاصقة وفي حال حدوث الحرائق فإن انتشارها أسهل منه في الصحارى.

تعتمد الثروة الحيوانية بشكل أساسي على توفر الأغذية (مراعي وأعلاف)، ومن هنا تأتي الأهمية الإقتصادية لمراعي الوطن العربي حيث أن 60% من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية تنتجها المراعي الطبيعية بحسب بيانات الفاو. تعتمد الإبل كلياً تقريباً على المراعي الطبيعية، بينما توفر هذه المراعي للماعز 82% من حاجاتها الغذائية و للأغنام 70% وللأبقار 30% من احتياجاتها.

لقد كان الرعي في مراعي الوطن العربي منذ الجاهلية مهنةً و طابع حياة لسكان الجزيرة العربية، وبقيت مصانةً بفضل المجتمعات الرعوية حتى الحرب العالمية الثانية. بعد ذلك بدأ توطين المجتمعات الرعوية ومحاولة دمجها بالمجتمع المدني وبدأت حينها الممارسات الخاطئة والتعديات على أراضي المراعي.

يختلف أسلوب استغلال هذه المراعي وتتنوع الممارسات من منطقة لأخرى في الوطن العربي بحسب :

- الظروف المناخية (كميات الهطول، موسم الهطول، توزع الأمطار...)

- العوامل الأرضية (طبوغرافيا، خصائص التربة...)
- العوامل الحية (الأنواع النباتية وأشكال حياتها، أنواع الحيوانات الرعوية)
- الظروف الاجتماعية (المجتمعات الرعوية المحيطة)
- الظروف الاقتصادية.

إن الملامح العامة للممارسات المتعلقة باستغلال الموارد الرعوية ندعوها **بالأنماط الرعوية**. تقسم هذه الانماط إلى 3 مجموعات : الأنماط الرعوية الصرفة، الأنماط الرعوية الزراعية، الأنماط الرعوية الغابوية الزراعية.

- الأنماط الرعوية الصرفة : تعتمد هذه الأنماط على تربية الحيوانات الرعوية فقط ولاتهتم بزراعة الشعير أو محاصيل العلف الأخرى لاعتمادها بشكل اساسي على كلأ أراضي المراعي مما يضطر الرعاة إلى التنقل بقطعانهم في المناطق الرعوية المختلفة معظم أوقات السنة. ونتيجةً لذلك فإن المستوى الإنتاجي للحيوانات الرعوية يكون متدنياً. هذا النمط يمارسه عدد كبير من الرعاة في معظم الدول العربية.
- الأنماط الرعوية الزراعية : في هذا النمط تشكل أكلاء أراضي المراعي الطبيعية و محاصيل العلف وبقايا المحاصيل المزروعة، الموارد الرئيسية لتغذية القطعان. لذلك تكون حركة القطعان في محيط أراضي المراعي التي يجود بها النبت الطبيعي وأراضي المراعي المستزرعة بالشعير أو بمحاصيل الأعلاف الأخرى، وفي مناطق زراعة المحاصيل الحقلية للاستفادة من مخلفاتها. وفي أوقات الجفاف تستخدم الأعلاف المركزة للحفاظ على حياة الحيوانات و على مستويات مقبولة من الإنتاج.
- الأنماط الرعوية الغابوية الزراعية : يعتمد هذا النمط على أكلاء أراضي المراعي وأكلاء المناطق الغابوية، إضافةً إلى محاصيل الأعلاف أو بقايا المحاصيل لتغذية الحيوانات. وقد تكون المناطق الغابوية ملكاً للدولة أو مشاعاً، كما قد يكون الرعي في هذه الغابات مجاناً أو مقابل رسوم تحددها الجهات المختصة.

وبشكل عام تسجل النظم الرعوية وتيرة استقرار متزايدة ومتسارعة وذلك نتيجة التناقص المستمر في الموارد الرعوية ونتيجة قوة جذب الحياة العصرية المستقرة للرعاة. إن الاستقرار

في الأراضي الرعوية يؤثر سلباً على استغلالها حيث يعرقل حركة تنقل القطعان عموماً، كما يؤثر على تراجع و تدهور المرعى.

أما بالنسبة **للمراعي فيمكن تقسيمها** بحسب وضعها وأهميتها الاقتصادية ودورها الذي قد تؤديه إلى :

- المراعي الممتازة : وتتصف بأن نباتاتها تتألف من 76-100% من نباتات الأوج، كما ان بقايا الأعشاب اليابسة فوق التربة تزيد من محتواها من المادة العضوية فتصبح التربة ذات طبيعة اسفنجية مما يجعلها تستفيد افضل من مياه الأمطار، وانعدام مظاهر الانجراف.

  هذاالنوع من المراعي يعتبر نادر الوجود في سوريا و يتركز في المنخفضات والجبال المحمية.
- المراعي الجيدة : وتتصف بأن نباتاتها تتألف من 51-75% من نباتات الأوج، كما أن الكساء الخضري يكون جيداً و حيوية النباتات تكون ظاهرة ولا تظهر إلا انجرافات محدودة.

  في سوريا، تشكل هذه المراعي جزءاً محدداً من مراعي البادية وخاصةً في المواقع التي ينظم فيها الرعي.
- المراعي المتوسطة : تشكل نباتاتها 26-50% من نباتات الأوج. تزداد نسبة الأعشاب والنجيليات الحولية ويظهر على نجيلياتها علامات الضعف. تكون التغطية النباتية محدودة و الإنتاج منخفض، يتدهور مستوى خصوبة التربة تدريجياً وتزداد مظاهر الانجراف.
- المراعي الفقيرة : تتكون نباتاتها من 0-25% من نباتات الأوج أي أن نباتات الأوج تكون غير موجودة أو ضعيفة، وتكثر النجيليات الحولية، وتكون مظاهر الإنجراف واضحة.

ملاحظة : نباتات الأوج هي النباتات التي تتواجد في مرحلة الذروة من مراحل التعاقب النباتي حيث يكون النبت في حالة توازن مع الظروف المحيطة ويكون النظام البيئي عندها في حالة استقرار (في أفضل حالاته).

في سوريا، تغطي المراعي حوالي 8.5 مليون هيكتار في مناطق لا تتعدى الهطولات فيها الـ 200ملم/سنة. وللمراعي هنا أهمية كبيرة للأسباب التالية :

- المساحة الكبيرة التي تشغلها (حوالي ثلثي مساحة القطر)
- توفير موارد علفية قليلة التكلفة لحيوانات المرعى.
- توفير فرص عمل لمجموعة كبيرة من السكان (عدد سكان البادية حوالي 800–900 ألف نسمة)
- تساهم عن طريق غطائها النباتي في صيانة التربة و حفظ المياه وحفظ التوازن البيئي مما يؤكد الحاجة لحماية غطائها النباتي وتطويره لنحصل على إنتاجية مستدامة منها ووقف التدهور ومكافحة التصحر.
- تشكل المراعي الطبيعية والغابات موطن لكثير من الكائنات البرية حيث تؤمن لها مكاناً للتكاثر والانتشار و الغذاء...

مع ذلك ورغم الإمكانيات الكبيرة لمراعي سوريا فإننا لانجد انعكاساً لها على الإنتاج الحيواني ولا على الاقتصاد الوطني. من أهم مظاهر ضعف انعكاسات المراعي :

- سوريا تستورد اللحوم والحليب ومشتقاته كما هو الحال في الكثير من الدول العربية الأخرى عوضاً أن تكون مصدرة لها.
- إن عدد الحيوانات غير ثابت فتبعاً لإحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 1990 فلقد بلغ عدد الأغنام 14 مليون رأس و الأبقار 799 ألف رأس والماعز 10011 مليون والجمال 4000 و الجاموس 1000 وإن معظم هذه الحيوانات في سوريا والوطن العربي قد تأقلمت بشكل جيد لتتحمل قساوة الظروف البيئية، لكنها مع ذلك لا تنتج إنتاجاً اقتصادياً تحت هذه الظروف لأنها لاتحصل على حاجتها من الغذاء، إن سوء التغذية يؤدي لتعرضها للأمراض التي تفتك بها لاسيما مع عدم توفر الرعاية البيطرية. يقدر الفقد السنوي بحوالي 10% سنوياً. إن هذا يتطلب تحسين المراعي وتوفير العلف اللازم.
- تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الإنتاج الحيواني السنوي يبلغ 35 ألف طن من اللحوم و 350 الف طن من الحليب و 5000 طن من الصوف و 40 طن من الأسماك و

150 مليون بيضة. إن الغنتاج الحيواني ثابت على وضعه الراهن لكن هناك زيادة سكانية قدرت بـ 3.4% سنوياً. هذا سيؤدي إلى سوء تغذية للسكان وهذا يتطلب التفكير الجدي بالأمر لحله.

- يقدر إنتاج العلف من المراعي الطبيعية في سوريا بحوالي 2 مليون طن من المادة الجافة (المساحة حوالي 8.5 مليون هيكتار). أي أن الهيكتار الواحد من المرعى الطبيعي ينتج تقريباً 243 كغ من المادة العلفية الجافة سنوياً و هذه الإنتاجية تكفي فقط حوالي 6–7 مليون رأس غنم سنوياً.

نلاحظ إذاً أن مراعي الوطن العربي و مراعي سوريا ليست بحالة جيدة و هي لا تلبي الحاجات المطلوبة منها بالشكل الامثل. لابد إذاً من دراسة الأسباب ووضع الحلول و تطوير هذه المراعي بما يتلاءم مع حالتها ومع زيادة السكان وحاجاتهم المتزايدة، وهذا يفرض و يؤكد ضرورة إدارة هذه المراعي لتوجيهها بما يخدم أهداف إدارتها وبما يجعلها تؤدي دورها بالشكل الامثل.